Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 1, January - March 2025
Page No: 13-29
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على ليبيا: دراسة بعد الثورة الليبية 2011م

علي عمر علي الورفلي *
* قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

Illegal immigration and its repercussions in Libya: Study After Libyan Revolution in the 2011

Ali Omar Ali Al-Warfalli *
* Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Elmergib University, Al-Khoms, Libya

*Corresponding author Ali_Alwrfali55@yahoo.com *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2025-01-01 **تاريخ القبول:** 2024-12-03 **تاريخ الاستلام:** 2024-10-07

الملخص
تعد الهجرة غير الشرعية من أهم وأخطر الملفات التي عانت منها ليبيا بعد أحداث ثورة 17 من فبراير 2011، حيث يهدد أمنها واستقرارها، وبسبب الانفلات الأمني وإهمال مراقبة حدودها أدى ذلك لهجرة العديد من الأفراد إليها، وجعل منها منطقة مرور لهم إلى أوروبا، هدفت الدراسة لمعرفة أثر الهجرة وانعكاساتها على استقرار وأمن البلاد، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والقانوني لسرد الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بالهجرة غير الشرعية لمعرفة دوافع ازدياد ظاهرة الهجرة عبر السواحل، وتناولت الدراسة كذلك المنهج التحليلي الوصفي، لوصف وتحليل دوافع وآثار الهجرة على البلاد، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت في: أن الهجرة لها أبعاد جسيمة على البلاد حيث سيطرت عصابات التهريب على مسارات ترحيل المهاجرين عبر السواحل الليبية، ومن جهة ثانية أضحت ليبيا بسبب الانفلات الأمني منطقة عبور للعديد من المجرمين وأصحاب السوابق والإرهابيين، وتجار البشر، ومهربي السلاح والمخدرات، مما شكل كل ذلك فوضى أمنية وسياسية داخل البلاد، تمكنت الدراسة من التطرق لأهم التوصيات منها: على الحكومات والمختصين في الدول الفقيرة والمصدرة للهجرة ايجاد سبل لتفعيل وانجاح أي مشروع جديد يتم فيه ايجاد فرص عمل للشباب، ودعم التنمية الاقتصادية والسياسية في دول المصدرة للمهاجرين وذلك عن طريق اقناع الحكومات بعملية الديمقراطية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدول التي تشهد دفع للمهاجرين.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، أسباب الهجرة، مكافحة الهجرة.

Abstract
The issue of illegal immigration is one of the most important challenges that Libya suffered after the events of the revolution of February 17, 2011, as it represents a threat to its security and stability. Due to the deterioration of the security situation in Libya, and the neglect of monitoring its land and sea borders, this led to the migration of many individuals to it, and made it a region Their passage to Europe. The study

aimed to know the impact of illegal immigration and its repercussions on security and stability in Libya. Illegal immigration has dangerous dimensions for the country, as organized crime gangs control the deportation routes of illegal immigrants across the Libyan coasts, on the one hand, and on the other hand, Libya, due to the security conditions and lawlessness, has become a transit zone for many criminals, people with previous convictions, terrorists, human traffickers, and smugglers. Weapons and drugs, all of which created security and political chaos within the country. The study reached a set of recommendations, the most important of which were: Governments and specialists in countries exporting illegal immigration must search for ways to activate and make any new project successful that provides job opportunities for young people, and support political development in countries exporting immigrants, by convincing governments of democratic transformation processes to achieve political stability in these countries that are witnessing an increase in immigrants

Keywords: Illegal Immigration, Causes of Immigration, Combating Immigration.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى أهم وأخطر الظواهر التي تتصدر العالم في الوقت الراهن، ولا سيما في الأعوام الأخيرة، فهي لا تؤثر على بلد معين فقط، بل تتأثر بها العديد من دول العالم. وتخضع ظاهرة الهجرة لعوامل الطرد والجذب، فالبيئة الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر عامل طرد، والبيئة الغنية التي تتوفر فيها سبل العيش، وفرص العمل تشكل عامل جذب للمهاجرين، ولا تقتصر الهجرة الغير شرعية على بلد أو مجتمع أو قارة واحدة، بل تنتشر وتشمل فئات مختلفة من الأفراد مهما كان اختلاف اجناسهم أو عرقهم، أو دينهم، بل من كل المستويات العلمية والثقافية، فالسبب الرئيس لهذه الهجرة هو وجود دول ومجتمعات توفر فرص العمل والاستقرار، وتعد ليبيا من أهم مراكز عبور المهاجرين لأوروبا، حيث يعبر منها الألاف وبالتحديد من إفريقيا إلى أوروبا . تعد ليبيا أحد الدول التي تقع شمال القارة الافريقية والمطلة على البحر المتوسط والمصدرة للهجرة فضلا عن كونها دولة معبر في آن واحد .

ويعد ملف الهجرة غير الشرعية من أهم الملفات التي عانت منها ليبيا بعد أحداث ثورة 17 من فبراير 2011، حيث يمثل خطراً يهدد أمنها واستقرارها وأمن واستقرار دول الجوار، رغم أن الحكومات المتعاقبة بذلت جهودا وسياسات أمنية لوقف ظاهرة الهجرة، ولكن بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وإهمال مراقبة حدودها أدى ذلك لهجرة العديد من الأفراد إليها، وجعل منها منطقة مرور لهم إلى أوروبا، ومن هنا ستتطرق الدراسة لانعكاسات الهجرة على الدولة الليبية ومعرفة أهم الطرق والسبل لمكافحتها. وتبعا لذلك فان دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تثير أكثر من إشكالية علمية، ولعل من أبرز هذه الإشكاليات نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

أولاً: إشكالية الدراسة:

لقد قامت العديد من الدول باتخاذ إجراءات احترازيه من أجل الحد من هذه الهجرة على مجتمعاتها، وهنا تكمن إشكالية الدراسة في "أثر الهجرة غير شرعية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في ليبيا؟" حيث أصبحت تمثل خطراً يهدد العلاقات بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة.

وتتمحور الأسئلة الفرعية المتفرعة من السؤال الرئيسي في الآتي:

- ما هي أسباب الهجرة إلى ليبيا وما هو موقف المنظمات والقوانين المحلية والدولية منها؟
- ما تأثير الهجرة غير الشرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي الليبي؟
- فيما تكمن سبل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل الأراضي الليبية؟

ثانياً: فرضية الدراسة:
لقد قامت العديد من الدول باتخاذ إجراءات احترازيه من أجل الحد من هذه الهجرة على مجتمعاتها، وهنا تكمن إشكالية الدراسة في "أثر الهجرة غير شرعية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في ليبيا؟" حيث أصبحت تمثل خطراً يهدد العلاقات بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة.
ثالثاً: أهمية الدراسة:
أضحت الهجرة غير الشرعية تهدد الأمن القومي لليبيا وأمن الدول المجاورة لها، ذلك بسبب النزاعات والصراعات وعدم الاستقرار في الدول الأفريقية، هذا أدى إلى مخاوف الدول من ظهور أثار خطيرة تهدد شعوبها، فركزت الدراسة على الاهتمام بهذه المسألة، لعدة أسباب أهمها:

1- تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع في كون أن الهجرة من الساحل الليبي تمثل بؤرة من بؤر التوتر في العالم.
2- التعرف على الأسباب الرئيسة جراء الهجرة من جنوب الصحراء وعبورا من الدولة الليبية حتى الوصول إلى أوروبا.
3- تتضاعف أهمية الدراسة في كونها ركزت على جوانب مهمة سياسياً واستراتيجياً وقانونياً للهجرة، والتي ستتناولها بالتحليل مع التركيز على القواعد والمبادئ التي كفلتها العديد من المواثيق والاتفاقيات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
4- وجوب أن يحظى موضوع الهجرة غير الشرعية باهتمام هيئات المجتمع الدولي والباحثين والفقهاء من سياسيين وقانونيين وأكاديميين بسبب الخاصية التي يتم بها، كونه واحد من أهم حقوق الإنسان.
5- الوصول إلى حلول جذرية والأخذ بها كمصدر يفيد كل من مهتم بذات الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة:
للدراسة عدة أهداف منها:

1- تحليل أثر الهجرة غير شرعية على واقع ومستقبل الأمن القومي الليبي.
2- توضيح ما ينتج من آثار سلبية وأضرار تلحق بدولة ليبيا جراء الهجرة غير الشرعية، ومدى تأثيرها بتنامي الظاهرة الإجرامية.
3- التوصل لحلول ناجعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدها رغم الإجراءات الأمنية الصارمة من قبل دول العبور والاستقبال.
4- مدى ملائمة الاتفاقيات الخاصة بالهجرة غير الشرعية مع التطرق للقوانين الصادرة من البرلمان الليبي، ومدى حماية هذه القوانين والاتفاقيات لأمن واستقرار البلاد ونجاعتها في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

خامساً: مفاهيم الدراسة:
سوف تتناول الدراسة عدة مفاهيم ومصطلحات أهمها:

1- مفهوم الهجرة:

تعني التنقل من مسكن أو مقر أو محل إلى آخر، سواء كان من دولة أو إقليم بغرض الإقامة فيه، وتشير كلمة هجرة إلى التغير في محل الإقامة والمسكن (شادي: 2011، ص 3) ...

2- المُهاجر :

هو ذلك الشخص الذي ينتقل إلى بلد للإقامة فيه ويقطن فيه لعمله، لا من رأس مال ينقله معه أو نقود ترسل إليه (الفهداوي: 2014، ص40).

3- الهجرة غير الشرعية:

إلى الأن لا يوجد تعريف دولي متفق عليه ومحدد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أن بعض المحللين والفقهاء اتفقوا على أنها تعني الانتقال خارج الإطار التنظيمي والقانوني للدولة المصدرة أو دولة الاستقبال أو دولة العبور للمهاجرين، أي الانتقال من بلد إلى بلد عبر وسائل غير قانونية وتشمل ظاهرة الهجرة

غير الشرعية كل إجراءات الدخول أو الإقامة أو الخروج التي تنتهك القواعد التي حددتها بلدان المنشأ والعبور والمقصد، أو يمكن اعتبارها تسلل المُهاجر إلى دولة أخرى غير مرخص له بالإقامة والبقاء فيها، والانتقال من الوطن الأصلي إلى بلد المهجر للإقامة فيه بطريقة غير قانونية بشكل مخالف للقوانين الداخلية والدولية بالدول المعنية (سليم: 2020، ص19 – ص 27).

سادساً: حدود الدراسة:

من المسلم به في كل دراسة أن تكون لها حدود زمنية ومكانية، وذلك لضبط الموضوع علمياً، والتزامها زمنيًا ومكانيًا، فمن حيث الحدود الزمنية ستكون من بداية ثورة 17 فبراير 2011 حيث عرفت بفترة الفوضى التي أصابت البلاد والتي توافد المهاجرين لليبيا بأعداد كبيرة بسبب الانفلات الأمني وعدم السيطرة على الحدود، مما زاد تفاقم المشاكل اقتصاديًا وأمنياً واجتماعياً ومدى خطورتها على ليبيا وعلى المجتمع الدولي.

أما الحدود المكانية كانت على تأثير الهجرة داخل البلاد باعتبارها منطقة عبور إلى أوروبا.

سابعاً: منهجية الدراسة :

تناولت الدراسة الموضوع من خلال الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لبيان الظاهرة وتطبيقها كدراسة حالة ليبيا باعتبارها جزءًا من موجات الهجرة الدولية، كما سيتناول الباحث المنهج التاريخي والقانوني لسرد الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بالهجرة، ونستشف منها الدوافع التي أدت لازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الليبية، والقوانين التي أبرمت حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسيتم كذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف أسباب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا وتحليلها، ومن خلال دراسة الأثار الناتجة من وصول المهاجرين للسواحل الليبية، نستطيع التوصل إلى نتائج تخدم مشكلة وأهداف الدراسة .

ثامناً: الدراسات السابقة:

*دراسة إبراهيم محمود (2013)،" آثار الهجرة الأفريقية غير النظامية لأوروبا على بلدان العبور " تطرقت الدراسة لآثار الهجرة الأفريقية على بلدان العبور واتخذت ليبيا كحالة دراسة، تناولت الدراسة ظاهرة الهجرة غير النظامية والتي تمثل تهديدًا على دول العبور على رأسهم دولة ليبيا، حاولت الدراسة ان تتطرق لجهود الحكومة الليبية لمكافحة آثار الهجرة غير الشرعية على ليبيا، حيث اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا في مجموعة نقاط تمثلت في أن الهجرة انتجت الكثير من المشاكل على رأسها العصابات وتهريب البشر التي استغلت غياب الأجهزة الأمنية خاصة في جنوب البلاد، وخلصت الدراسة على أن الإجراءات التي انتهجتها الحكومة الليبية غير كافية لمواجهة ظاهرة الهجرة، مع سلبية المجتمع الدولي تجاه هذه الظاهرة التي تجتاح معظم دول المغرب العربي، واختلفت دراستنا مع الدراسة السابقة في أنها تطرقت للقانون رقم (19) لسنة 2010 والقانون رقم (24) لسنة 2023 الذي يتطرق لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ووضحت دراستنا أيضا دور المنظمات الدولية والقانون الدولي والمحلي في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي اغفلتها الدراسة السابقة.

*دراسة شريف كريم (2020)، بعنوان "الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها" تناولت الدراسة تعريف الهجرة غير القانونية وتناولتها من الجانب القانوني وتطرقت للتشريعات الدولية ودورها في التصدي لها، وسلطت الضوء على الهجرة غير القانونية في قوانين بعض الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا، وانتقلت الدراسة لمعالجة ملف الهجرة في قوانين الدول المغاربية كالمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية، وتناولت الدراسة جهود هذه الدول لمعالجة الهجرة في المواثيق والقوانين الوطنية والدولية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أهمية إيجاد التوافق بين الدول الأوروبية والمغاربية، والتنسيق بينهما للعمل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة للدول التي ترسل وتصدر المهاجرين مما يسهم بصورة مباشرة في الحد من تدفق الهجرة غير الشرعية .

واختلفت دراستنا مع هذه الدراسة في أن الأخيرة سلطت الضوء على القوانين الأوروبية بشأن الهجرة غير الشرعية واختصت بدول المغرب العربي دون التركيز على حالة ليبيا التي تطرقت لها دراستنا بالتفصيل.

* دراسة أحمد عمران (2020)، بعنوان "السياسة العامة الليبية تجاه الهجرة غير القانونية خلال الفترة (2012-2017)"، تطرق الباحث في مستهل دراسته بمجموعة من التساؤلات تتعلق بالسياسة العامة الليبية تجاه ظاهرة الهجرة غير القانونية، كالمقصود بالسياسة العامة الليبية؟ وماهي طبيعة هذه السياسة تجاه ظاهرة الهجرة غير القانونية، وما مدى ملائمتها للمرحلة الحالية؟ حيث تطرقت الدراسة لمفهوم الهجرة غير القانونية وللمواقف الدولية منها بشكل مختصر، وتناولت الدراسة السياسة العامة الليبية تجاه الهجرة غير القانونية من سنة 2012 حتى عام 2017 وتوصلت لعدة نتائج منها ما اتفقت مع نتائج دراستنا، كتحمل الدولة الليبية العبء وآثار الهجرة دون مساعدة تذكر من الدول الأوربية، حيث الخسائر المادية كبيرة سواء في الإنقاذ والإغاثة أو في الرعاية الصحية داخل مراكز الإيواء وتكاليف عودتهم إلى بلدانهم، أيضاً عدم تنفيذ القوانين الرادعة لمعالجة هذه الظاهرة في التشريعات الليبية، وعدم تطبيق العقوبات على حجم الجرم الذي سببه المُهاجر أو العصابات المسؤولة عن الجلب وتسهيل مرور المهاجرين داخل الأراضي الليبية .

كما اتفقت دراستنا مع الدراسة السابقة في أنها تناولت الشأن الليبي إلا أنها اختلفت معها في أنها تطرقت للسياسة العامة واهملت الجوانب القانونية والمحلية التي تعلقت بشأن الهجرة غير القانونية.

تاسعاً: هيكلية الدراسة

تناولت موضوع الدراسة ومعالجة الإشكاليات المطروحة من خلال أربع محاور بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، حيث تم تقسيم الدراسة إلى:

المحور الأول: الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

المحور الثاني: مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء قواعد القانون الدولي

المحور الثالث: السياسة العامة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المحور الرابع: القوانين الخاصة بالهجرة غير الشرعية في ليبيا

المحور الأول: الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

تعد قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الدولي، كما تسبب حدوث عديد المشاكل للدول التي يعبرها المهاجرون والدول التي يستهدفونها، سواء في زيادة معدلات الجريمة والإتجار بالبشر وانتشار الأمراض الوبائية، أو في ضرب النسيج الاجتماعي، وتهديد الأمن القومي. وتعد ليبيا منطقة جذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي، حيث يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بصورة غير مشروعة يتجاوز612222 نسمة وبنسبة32% من إجمالي عدد السكان، ومن أهم الأسباب التي تجعل ليبيا منطقة جذب للمهاجرين، والذين يعتبرون ليبيا منطقة عبور لهم هو مكانها الجغرافي: فهي تقع في شمال أفريقيا، ويبلغ طول ساحلها البحري 1770 كيلو متر (1100ميل)، وطول حدودها الشرقية مع مصر والسودان قرابة 1432 كم، أما طول حدودها مع تشاد والنيجر يبلغ 1352كم جنوباً. بالإضافة إلى أن طول حدودها الغربية مع تونس والجزائر يبلغ 1015كم، ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، خاصة بعد أحدث الربيع العربي في ليبيا، والتي أدت إلى الانفلات الأمني، وعدم مراقبة حدود الدولة مع دول الجوار (الذويبي: 2018، ص180).

لقد تعددت الآراء واختلفت في أسباب الهجرة غير الشرعية، فعلماء وخبراء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية، وعلماء الاجتماع يتجهون نحو البعد الاجتماعي، بينما علماء السياسة يرونها لأسباب سياسية، في حين علماء النفس يركزون على الدوافع السيكولوجية لأسباب الهجرة غير الشرعية، إلا علماء الجغرافية فنظرتهم كانت حيال الظروف الجغرافية، ونستطيع ان نفصل كل سبب على حدى.

وفي هذا المحور سنوضح بالتفصيل الأسباب التي ساهمت في هجرة الألاف من المهاجرين إلى دول أوروبا.

1- الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية عاملاً يدفع الشباب في مقتبل العمر إلى الهجرة، وتتمثل هذه الأسباب في:

- انتشار الفقر والطبقية، وبروز الفروق الاجتماعية بين الأرياف والمدن، وحدوث المجاعات، وانتشار الأوبئة يعتبر من الأسباب الرئيسة وراء الهجرة، وطرد السكان من موطنهم الأصلي إلى

موطن جديد، دون النظر في مشروعية هذا التنقل من عدمه، طالما سيجد ملاذه في فرص العمل وفي العيش الكريم (الجوهري: 2015، ص180).

- انتشار البطالة بالمجتمع، بسبب عدم استطاعت العديد من الحكومات توظيف الشباب سواء من كان قد أكمل الدراسة أم لم يلتحق بصفوفها، وهنا تزداد الأزمة ويصبح الشاب تفكيره في الهجرة نحو مستقبل أفضل، فالبطالة تعتبر سبب رئيس ومهم للهجرة العالمية، فهي لا تترك خيار للإنسان بأن يبقى في وطنه، بل تجعله يهاجر دون أوراق رسمية ولا أمتعة ولا أموال تكفيه لهجرته.

وتكمن أسباب البطالة في ندرة رأس المال، وضعف الاستثمار، والركود الاقتصادي، وسوء التخطيط التعليمي، وضعف المبادرة الفردية، وعدم تنظيم وتنسيق سوق العمل إضافة إلى تسارع ازدياد النمو السكاني (سليم: 2016، ص72 – ص 73).

- انتشار الفساد والرشوة، التي تؤدي إلى وصول قيادات غير مؤهلة لاستلام المناصب المهمة بمؤسسات الدولة، حيث يعملون هؤلاء على استغلال مناصبهم لتحقيق منافع خاصة بطرق غير قانونية، وهذا ما يجعل الفقراء والمتعلمين يبحثون على البديل وهو الهجرة من أوطانهم إلى أماكن أخرى أكثر استقراراً وعيشا كريماً.
- انخفاض الأجور ومستويات المعيشة:

يعد انخفاض مستوى دخل الأفراد وتدني مستويات معيشتهم من أهم أسباب هجرة الشباب، فالمهاجرين غير الشرعيين يهاجرون من دول ومناطق ذات مستويات معيشية منخفضة إلى دول ومناطق غنية ذات مستويات عالية، ففي دول العالم الثالث لايزال دخل الفرد المتعلم متدينًا ولا يتناسب مع مستواه العلمي مقارنة مع دخل رجال الأعمال والتجار، لذلك يجد صاحب الكفاءة أن دخله لا يوازي نصف دخل التاجر الذي ليس له علاقة بالعلم، وهذا ما يجعله يبحث عن مكان آخر يجد فيه متطلباته المادية.

- عدم الاستقرار الوظيفي: كثيراً ما يحصل التناقض بين الاختصاص العلمي ومزاولة العمل، فمثلاً المهندس الزراعي بدل أن يكون في الحقل ويطور زراعة بلده، تراه جالسًا في مكان للأعمال الإدارية، مما يجعله يفكر بأن بلده لا يستطيع أن يؤمن له عملاً مناسباً، فيتجه نحو الهجرة لإشباع تطلعه العلمي (أبو زيد: 1999، ص3).

مما سبق نلاحظ أن الأسباب الاقتصادية لها دورًا مهمًا ودافعًا محركًا للهجرة، إضافة إلى الأسباب الأخرى.

2- الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

حسب نظرة علماء الاجتماع ترتبط العوامل الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية ارتباطا وثيقاً، فالبعد الاجتماعي والسياق البنائي هو الذي يتخذ فيه الفرد قرار الهجرة، ومن أهم هذه العوامل:

- دور الأسرة ومدى ترابط المجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية، وتأثيرها في اتخاذ المُهاجر لقراره بالتحرك أو البقاء، فهناك عدة ظروف طاردة لا تحقق الإشباع الكامل مثل التكيف الاجتماعي بعدم قدرته على اشباع حاجته ورغباته، أو حتى مستوى الطموح الذي يتطلع إليه الفرد أو الجماعة إلى سياق آخر تتوفر فيه إمكانيات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية (السيد: 2006، ص325).
- يبرز المهاجر عند عودته لبلده مظاهر الثراء من الدولة التي يشتغل فيها، حيث يشتري السيارات والعقارات في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، وهذا ما يشجع الكثير إلى الرغبة في الهجرة لتحقيق طموحاتهم.
- تدهور القدرة الشرائية، وتدني المداخيل، وانتشار ظاهرة العنف الأسري والقبلي مما جعل العديد من الشباب يفكرون في الهجرة، وذلك عدم نضجهم ووعيهم بمخاطرها.
- قيام بعض الدول الأوربية بمنح المهاجرين غير الشرعيين حق الإقامة وتصاريح العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المهاجرين إلى دول أوربا (تايب: 1999، ص48).

3- الأسباب الأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية:

تمثل الحروب الأهلية والصراعات القائمة داخل الدولة، والخلافات السياسية مع دول الجوار، خاصة التي تعاني من حروب وصراعات على السلطة سببًا رئيسًا لهجرة العديد من الاشخاص الباحثين عن الأمن

والاستقرار، فإذا نظرنا على خريطة العالم نشاهد بوضوح تزايد أعداد الحروب الأهلية والدولية في العديد من دول العالم خاصة في الربع الأول من القرن الحالي، كما في سوريا وليبيا والعراق وفلسطين واوكرانيا والصومال والسودان وغيرها، كل هذا الحروب تؤثر على المؤشر التجاري والصناعي ومن ثم على الاقتصاد وبالتالي تبدأ مرحلة التفكير بالهجرة بحثًا عن عمل في مكان أمن ومستقر، بغض النظر إلى المردود المادي ونوع الوظيفة وشكل الهجرة (أبوزيد: 2019، ص3).

وهناك تقارير عديدة توكد على أنه ما لم يستتب الأمن في أي دولة وتنمو الحياة السياسية، فإن توافد اللجوء والتشرد والهجرة لن تتوقف مهما أخذت الحكومة من إجراءات وتدابير للحد من هذه الموجات البشرية، فالإنسان بطبعه يبحث عن أماكن الاستقرار والعيش الأمن.

ومن الأسباب السياسية للهجرة انعدام الحريات العامة والحرمان، مما يجعل من المثقفين والكفاءات العلمية غير مرغوب فيها من قبل الفئات الحاكمة في أغلب البلدان الفقيرة، مما يولد هذا الشعور والرغبة إلى الهجرة إلى حيث يتصورون أنهم قادرون على الإنتاج (الماضي: 2017، ص188). فضلاً عن عدم الاستقرار الداخلي على الأوضاع المالية للدول ما يجعل الخلل في النشاطات الإنتاجية تزداد معها أوضاع المجتمع سوءًا، ولعل أبرز مثال هجرة آلاف اللاجئين السياسيين إلى أوروبا الغربية وأمريكا وأستراليا، بعد ما طبقت دول شرق أوروبا مبادئ نظام شيوعي (شريف: 2020، ص190).

4- الأسباب العلمية والثقافية للهجرة غير الشرعية

تتمثل الأسباب العلمية والثقافية للهجرة من خلال وجود علاقات ثقافية قوية مع الدول الغربية، لأن معظم المتخصصين والكفاءات العليا في الدول الفقيرة قد درسوا في الغرب، ولهذا نجدهم مهيئين للهجرة إلى البلدان الغربية، وذلك بسبب:

- غياب التخطيط العلمي السليم للحكومات:

معظم أنظمة دول العالم الثالث التعليمية تمثل امتداداً للأنظمة التي وضعت في عهد الاستعمار، ولا تتناسب مع حاجة البلد للتنمية.

- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي:

تعاني معظم الدول الفقيرة بانخفاض عدد علماء والفنيين العاملين في المراكز العلمية، كذلك من ضعف دعم البحوث العلمية بل هناك دول تفتقر لذلك، فمعدل الإنفاق على المراكز العلمية بالنسبة للفرد الواحد 3 دولارات في الدول العربية مثلاً، بينما يتراوح بين 30 و100 دولار للفرد في الدول المتقدمة والغنية (تايب: 1999، ص135).

5- العوامل البيئية والديمغرافية

الظروف الجغرافية والمناخية، فالفيضان والبركان والزلزال والقحط والأوبئة كلها عوامل طبيعية تدفع سكان هذه المناطق الى الهجرة، ومن ناحية أخرى يلعب العامل الديموغرافي دورا في تدفق الهجرة، فزيادة نسبة عدد السكان قد يؤثر سلباً على مستوى المعيشة خاصة في ظل ندرة الموارد مقارنة بنسبة السكان المرتفعة، مما يمثل حِملاً كبيراً على اقتصاد البلد وبروز أزمات اقتصادية واجتماعية نتيجة عدم التوازن بين السكان والثروات (رشيد: 2012، ص67).

تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان إقليم الساحل الإفريقي يزيد عن مائة مليون نسمة، حيث تمتاز دول هذا الإقليم بنسب ولادات عالية تتراوح بين30 – 48 ألف، مع انخفاض معدل الوفيات إلى حدود 13 - 22 بالألف، كما أن معدل النمو الطبيعي في حدود 2% ، نظرا لانتشار الأمية والجهل وضعف المؤشرات الاقتصادية، إلى جانب ارتفاع نسبة الخصوبة التي تقدر بسبعة أطفال للمرأة في سن الإنجاب، فالعامل الديمغرافي سبب من أسباب ارتفاع الهجرة من دول الساحل الإفريقي (ويفي: 2021، ص821).

وحسب تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 م، فقد وصل عام 2018 م حوالي 117000 مهاجر إلى أوروبا عبر البحر، فمعظم القادمين من إفريقيا الذين دخلوا أوروبا سنة 2016 م وسنة 2017 م مرورا من السواحل الليبية متوجهين أساسًا إلى إيطاليا، حيث بلغ عددهم أكثر من 23000 مُهاجر، أما الوافدين بحرا إلى أوروبا سنة 2018 م مروا عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط أي من السواحل المغربية متوجهين أساسا إلى إسبانيا، بلغ عددهم أكثر من 59000 مهاجر، وقد ساعدت المنظمة الدولية للهجرة

أكثر من 16000 مهاجر سنة 2018 م في العودة إلى أوطانهم، بعد أن احتجزوا في ليبيا ومنهم من تقطعت بهم السبل فيها (ويفي: 2021، ص 824).

المحور الثاني: مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء قواعد القانون الدولي.

لقد وضعت دول الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة العديد من الاتفاقيات والمواثيق للهجرة غير الشرعية، وأكدت على حماية حقوق الإنسان المُهاجر واحترام كرامته، ومن أهمها (ويفي: 2021، ص 824).

1- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** عام 1948 نص الإعلان على ضرورة احترام حقوق والحريات الأساسية للإنسان، وأكدت كل ما صدر من مواثيق على أن المهاجرين لهم حق اكتساب الحقوق الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك انطلاقا من مبدأ العدل بين الجميع ومنع أي تمييز عنصري سواء في الجنس او العرق او الدين، أو اللون.

2- **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام 1990**

لقد نصت الاتفاقية الدولية على حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، واحترم حقوقهم وحمايتها. كذلك نصت الاتفاقية على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة توضح معاملة المهاجرين الحائزين على الوثائق الرسمية أو الغير الحائزين لها على السواء.

3- **اتفاقيات منظمة العمل الدولية:** هي الاتفاقية رقم 79 لعام 1949، والمعنونة " الهجرة من أجل العمل" حيث سعت المنظمة من خلال هذه الاتفاقية إلى حماية حقوق العمال المهاجرين، وعدم التمييز والمساواة في المعاملة بينهم وبين مواطني الدولة المضيفة خاصة في الأجور، وقد ركزت اتفاقيات المنظمة على العامل المُهاجر الشرعي واستثنت أفراد أسر العمال المهاجرين بشكل غير شرعي .

وتطرقت المنظمة لاتفاقية تحريم السخرة (العمل القسري) لعام 1957 رقم 105 والخاصة بالقضاء على العمل القسري حيث تنص على التزام الدول التي قامت بالتصديق على الاتفاقية بالعمل على القضاء الفوري على كل أشكال العمل الجبري، حيث تمتعت هذه الاتفاقية بدعم دولي تجلى في العدد الكبير من الدول المصدقة عليها والتي وصل إلى أكثر من 160 دولة.

4- **بروتوكول حقوق الإنسان المُهاجر**: في الجلسة الثانية والعشرين لعام 2008 اعتمدت منظمة الأمم المتحدة ميثاقا يختص بحقوق الإنسان المُهاجر، حيث احتوى الميثاق على الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشدد هذا البروتوكول على الابتعاد عن مظاهر وأعمال العنصرية والتمييز العنصري، ويحث الدول على تطبيق كل القوانين عند حدوث مظاهر وأفعال أو استخدام عبارات ضد المهاجرين تدل على التعصب وكره الأجانب والمهاجرين، ويؤكد على أن تقوم الدول على تعزيز وحماية حريات وحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيما حقوق الأطفال والنساء.

5- **المنظمة الدولية للهجرة غير الشرعية:** تأسست عام 2001، ومن أهم نشاطها هو متابعة تحركات المهاجرين؛ وبناء القدرات والمساعدة التقنية؛ ومكافحة المتاجرة بالمهاجرين؛ وتوفير الخدمات الطبية للمهاجرين والرعايا الصحية.

كذلك للمنظمة دور أخر مهم وهو الدفاع عن مصالح جميع العمال وتنظير شروط العمل لحمايتهم من الاستغلال والتمييز، حيث قامت المنظمة بوضع قواعد تحمي العمال المهاجرين، واحتلت هذه الاتفاقية أهمية كبرى في تنظيم اليد العاملة الأجنبية، وتبيان الواجبات والحقوق لصالحها (أبوزيد: 2019، ص45). لقد قدمت المنظمة تقريرها في 10 اغسطس 2018 حول المهاجرين في ليبيا، حيث ذكرت بانخفاض عدد المهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية ب 5 مرات في أكتوبر 2017، وذلك بسبب جهودها بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم وإقفال مراكز احتجازهم، إلا أن الأشهر الأخيرة شهدت ارتفاعًا في عدد المهاجرين الذين تم اعتراضهم في البحر وتم إرجاعهم لليبيا، وذكر التقرير أيضا بأن الرقم تضاعف من 5500 إلى 9300 شخص بين عامي 2017 و2018، لقد أشارت المنظمة بأن لا توجد أرقام لديها للمهاجرين المحتجزين في مراكز خارج سيطرة الحكومة تديرها مجموعات مسلحة خاصة بالتهريب، وذكرت المنظمة الدولية للهجرة بأنها أعادت حوالي 10 ألاف و950 مهاجراً تقطعت بهم السبل في ليبيا، وإن أغلب المهاجرين الذي يصل عددهم إلى 9636 مهاجرا أعيدوا إلى بلدانهم في وسط وغرب إفريقيا على رحلات الطيران الخاصة للمنظمة الدولية للهجرة، كما أعيد 325 مهاجراً إلى

شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، والباقي إلى شمال إفريقيا وأسيا، ونوهت المنظمة إلى أنها قامت بإعادة 1314 مهاجرا إلى بلادهم من ليبيا على متن رحلات تجارية عام 2018، مشيرة إلى أن ليبيا لا تزال نقطة العبور والملاذ الرئيس للمهاجرين الذين يبحثون عن حياة أفضل في أوروبا، وصرحت إلى أن إجمالي عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر بلغ حوالى 60 ألفا و309 شخصا منذ بداية العام 2018 وحتى 8 أغسطس من نفس العام.

6- منظمة الأمم المتحدة:

لقد قامت منظمة الأمم المتحدة من أجل مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو، بعقد الكثير من المؤتمرات منذ عام 1950، ومنذ ذلك الوقت عقدت اثني عشر مؤتمر بشأن جرائم تهريب والاتجار بالبشر (الريس: 2018، ص28).

ووضعت نظاماً متكاملاً لمنع هذه الظاهرة، حيث أنشأت أجهزة ذات اختصاص أصيل في هذا المجال تمثل في الآتي:

- لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية: وهي إحدى الهيئات الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الجهاز المنوط به تقرير السياسات العامة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وقد أوكل إليها مهام عقد المؤتمرات الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بهدف التوصل إلى أنجح الوسائل وأكثرها فاعلية لمكافحة الظواهر الإجرامية، وتتشكل اللجنة من ممثلي 40حكومة، وتعقد دورتها سنوياً منذ عام 1992 وهي تمثل الهيكل المختص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة (شريف: 2020، ص195).
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو:

أصدرت منظمة الأمم المتحدة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وقد احتوى هذا البروتوكول على مجموعة كبيرة من التدابير الأمنية التي يجب على الدول الأعضاء مراعاتها لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وأوجب البروتوكول على الدول الأطراف تبادل المعلومات فيما بينها لمكافحة ومعالجة هذه الظاهرة. فضلاً عن القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين للجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد سنة2011، وتضمن دعوة الدول إلى التشاور باللجنة الداخلية للهلال والصليب الأحمر من أجل ضمان وجود قوانين وإجراءات تمكن الأخيرة من الوصول الفعلي والأمني لجميع المهاجرين (شريف: 2020، ص195).

- اللجنة العالمية للهجرة الدولية :أنشأت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة أواخر عام 2003من أجل جمع كل المناقشات الدولية حول الهجرة، وتقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة وتضم هذه اللجنة 19 خبيرًا في شؤون الهجرة من كافة دول العالم، حيث بدأت أعمالها عام 2004وكلفت بعدة مهام، وقامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوعات الهجرة، كما قامت بعمل تحليلات وبرامج بحثية، وكان من أهم نشاطها أنها قدمت تقرير في أكتوبر 2005 إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

المحور الثالث: السياسة العامة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

ان السياسة العامة في ليبيا لها قوانين ولوائح تنظمها، لقد سعى النظام السابق إلى تبني سياسة عامة اتجاه الأفارقة والعرب باعتبار ليبيا أرض كل العرب والأفارقه حيث دخل في اتحادات عربية وأفريقية مختلفة، ففي عام 1989، قام بتأسيس اتحاد المغرب العربي، وتوحيد ليبيا في اتفاقية اقتصادية مع موريتانيا والمغرب وتونس والجزائر، معتبرًا إياها بدايات اتحاد القومي العربي الجديد، حيث فتحت معها بوابات أمام الكثير من الهجرات العربية الوافدة، وبعد تسع سنوات اعلن النظام السابق بما عُرف بتجمع دول الساحل والصحراء عام 1998 بطرابلس، وبعد سنة اعلن عن قيام الاتحاد الافريقي 1999، والذي ساهم بشكل كبير في الهجرة الأفريقية إلى ليبيا، وإبان الثورة الليبية عام 2011 وسقوط نظام القذافي وانهيار مؤسسات الدولة بما فيهم المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية وضعف الرقابة على الحدود الليبية، أدى كل ذلك لانتشار الفوضى والانفلات الأمني، مما ارتفعت معدلات الهجرة في مختلف المدن الليبية، ومن هنا سنتطرق في هذا المحور لأهم أسباب الهجرة إلى ليبيا .

أهم أسباب الإقبال على الهجرة غير الشرعة عبر ليبيا

تعد ليبيا من البلدان المستقبلة للهجرة وذلك لموقعها الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط ولمساحتها الجغرافية الواسعة، مع تبنيها لمشروع الوحدة الأفريقية مما جعلها تستوعب العديد من الأفارقة، حيث اغلبهم يطمح بتحقيق حلمه وهو العبور من الشواطئ الليبية إلى شواطئ أوروبا، وهنا سنتطرق لأهم أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة عبر ليبيا نحو أوروبا (دربالة: 2021).

1- تعتبر ليبيا منطقة عبور لقربها من الشواطئ الأوروبية، حيث إنها تمثل حلقة وصل بين عدد من الدول الإفريقية جنوبًا وبين الدول الأوربية المطلة على البحر شمالًا.
2- الجهل والتخلف التي تعانيه كثير من الدول الأفريقية، مما يعكس على تلك الدول في عدم توفير مصادر العمل للشباب، وهذا ما جعل من شبابها يهاجرون إلى ليبيا للوصول لأوروبا وبالأخص للسواحل الإيطالية، حيث تقوم شبكات التهريب بتجميعهم في أماكن معينة وتهريبهم في قوارب صغيرة إلى أوروبا.
3- عدم قدرة السلطات الليبية السيطرة على حدودها الشاسعة حيث معظم المنافذ البرية تعتمد على أساليب بدائية مما يسهل عملية دخول المهاجرين عبر صحراء الأراضي الليبية بعيدا عن تلك المنافذ.
4- هشاشة مؤسسات الدولة وانحسار دورها في التعاطي بجدية مع ملف الهجرة، ويتمثل ذلك في عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين على تسللهم ودخولهم إلى ليبيا عبر المنافذ غير القانونية، زاد ذلك من نسبة المقبلين على الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا.
5- عدم فعالية سياسات إدارة الحدود المعتمدة بين الدول الأفريقية وليبيا حيث تسمح بنشاط مهربي البشر أي بمعنى غياب تنسيق وتعاون أمني بين ليبيا ودول الجوار في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى عدم قدرة الحكومة الليبية على ضبط الحدود الجنوبية وصعوبة الرقابة على الحدود التي يمتد أغلبها على الصحراء بطول 4400 كيلومتر مع ست دول تشاد والنيجر والسودان ومصر والجزائر وتونس.
6- قوة عصابات التهريب في ليبيا، نتيجة الفوضى وغياب فعالية مؤسسات الدولة مما أدى إلى سيطرة تلك العصابات الإجرامية على نقل المهاجرين عبر البلاد لقاء الأموال.
7- وجود فرص عمل للمُهاجرين إلى ليبيا والتي يرفض المواطنون العمل فيها، كالزراعة وأعمال البناء، وخدمات النظافة وجمع القمامة، والصرف الصحي، حيث تعتبر هذه الأعمال أكثر عمالة وافدة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.
8- تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي في ليبيا مع ارتفاع أجر العامل مما يدفع المهاجرين للهجرة إلى ليبيا، فمنهم من يقيم بصفة دائمة بشكل غير شرعي، ومنهم من يجمع المال ويكمل هجرته إلى إيطاليا عن طريق قوارب الهجرة.
9- غياب سياسة إقليمية تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وانفراد كل الدول المعنية بتصدير الهجرة واستقبالها باتخاذ سياسة مكافحة الهجرة بشكل منفرد فكل بلد منعزل عن الآخر دون تشاور وتنسيق مع الدول الأخرى.

من هنا نستنتج أن ليبيا لا مصلحة لها في تصدير الهجرة لأوروبا بل أن الهجرة اثرت عليها بشكل سلبي على مستوى البلاد.

الآثار السلبية على ليبيا جراء الهجرة غير الشرعية:

ان زيادة الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا جعلت ليبيا بلد استقرار للمهاجرين الأفارقة، تبعًا لمساحتها الجغرافية، الشاسعة، فالمهاجرون يفضلون المناطق الساحلية الواقعة شمالًا والمطلة على البحر، فهي تشكل المنطقة الأكثر كثافة سكانية حيث يقطنها حوالي 85% من إجمالي السكان في ليبيا، وتنحصر هذه النسبة بين مدينة مصراتة شرقاً حتى مدينة صبراتة غرباً، إضافة إلى منطقة الجبل الغربي على طول الشريط الجبلي الممتد من مدينة غريان حتى مدينة نالوت، كل هذه التجمعات السكانية تشكل محاور مرتبطة بالعاصمة طرابلس والتي تعتبر قاعدة ارتكاز لهم إضافة أن طرابلس تمثل المدينة الأكثر لجوء

للمهاجرين، أما منطقة التركيز الثانية فهي منطقة بنغازي وتنظم إليها المدن الممتدة من الجبل الأخضر حتى مدينة درنة(الأرباح: 2005، ص554).

وفي عام 2021 شددت حكومة الوحدة الوطنية الليبية على الأمن والاستقرار للبلاد وفعلت مراكز الشرطة ومؤسسة الهيئات القضائية ودعمت قوات الجيش، شعر المهاجرين بتحسن ملحوظ في الأمن، مما زاد تدافعهم على البلاد وهذا سبب في آثار سلبية أهمها:

1- التواجد الكثيف للمهاجرين غير الشرعيين في أحياء هامشية في المدن أو المنازل القديمة، ما يشكل بيئة ملائمة لانتشار العديد من الأمراض المعدية، أو العادات الدخيلة على المجتمع الليبي، فالمُهاجر يدخل للأراضي الليبية دون جواز سفر أو بطاقة هوية ولا حتى شهادات صحية، فأحيانا يكون حاملا لأمراض معدية، فالكثير من التقارير التي تقوم بإجراء فحوصات للمهاجرين غير الشرعيين توكد أن نسبة 15% منهم يعانون أمراض معدية كمرض الوباء الكبدي والإيدز وحتى المرض الزهري الذي انقرض حول العالم، كذلك قد يكون المُهاجر أحد أفراد المنظمات الإرهابية، هذا إلى جانب أن تجمعات المهاجرين تؤدي إلى مواقف عنيفة وتصادمية خاصة إذا تم التعدي على منظومة الأخلاق والقيم بالمجتمع مع حملهم لمعتقدات وثنية والذي يستفز ردود فعل المواطنين الليبيين ضد المهاجرين مما يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي للمجتمع (الكميشي: 2017، ص31).
2- التواجد غير الشرعي للمهاجرين في ليبيا فتح الباب لتسلل المجرمين الفارين من العدالة بأوطانهم ومهربي المخدرات وتجار الهجرة.
3- الجنوب الليبي أصبح منطقة عبور لعصابات التهريب وسوق لتجارة السلاح والمخدرات عبر الصحراء الأفريقية، وهذا أدى إلى ارتفاع معدل الجريمة وتورط بعض المهاجرين المجرمين في أعمال وتجارة غير قانونية داخل المدن الليبية، وهذا انتهاكا لسيادة البلاد وخرقا لقوانين السفر والإقامة فيها.
4- ازدهار أنشطة تهريب المهاجرين من ليبيا إلى السواحل الأوربية حيث وصلت أرباح المهربين في ليبيا إلى أكثر من 35 ألف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين حيث يتحصل المُهرب الواحد على 100 جنيه إسترليني عن كل مُهاجر مقابل مروره من نقاط التفتيش التي تقيمها التشكيلات الخارجة عن القانون على طول الطريق جنوباً من مدينة سبها حتى مدينة بني وليد، حيث يتم تهريب حوالي 75 مهاجراً كل أسبوع (الذويبي: 2018، ص17).

المخاطر التي يواجهها المهاجرين لدى عبورهم الأراضي الليبية نحو أوروبا :

هناك مُخاطر تواجه المهاجرين اثناء عبورهم للأراضي الليبية منها:

الخوف الدائم الذي يُلازم المُهاجر طيلة سفره وهجرته، وذلك بسبب عدم شرعية تواجده في ليبيا، ودخول البلاد عبر منافذ التهريب، كذلك صعوبة التنقل لجهله بالأراضي الليبية خاصة عند الزيارة الأولى لها أو الموت في الصحراء جوعاً أو عطشاً بسبب عدم معرفة الطرق الصحراوية أو الوجهة الصحيحة للعبور، ناهيك عن الاستغلال الذي يتعرض له من جهة عصابات التهريب ووسطائهم الذين يوعدون المُهاجر من تحقيق حلمه بالهجرة، وأحيانا يتعرض المُهاجر للموت نتيجة اندلاع الاشتباكات دون سابق إنذار عبر مكاتب التهجير الوهمية وعبر وسطاء وعملاء لشبكات التهريب، وكذلك التعرض للملاحقة القانونية والقبض عليه نتيجة دخوله بطريقة غير رسمية، مع عدم حصوله على الرعاية الطبية المناسبة لعدم قدرته على زيارة المراكز الصحية بدون أوراق رسمية وهذا نتيجة اضطراره للعمل المُجهد أو غير القانوني بسبب شح فرص العمل، وأحيانا يجبر المُهاجر على الإقامة ضمن مجموعات في أماكن ضيقة تفتقر لأبسط شروط الحياة الصحية و السليمة، وإذا تم القبض عليه يتعرض للحجز في مراكز الإيواء بالمدن الليبية، بانتظار ترحيله لبلد المصدر(الدهري: 2019).

هذه المخاطر التي تواجه المُهاجرين خلال رحلتهم عبر ليبيا إلى أوروبا لا يتسبب فيها ليبيون فقط بل أشخاص من جنسيات نفس دول المصدر ولأسباب مختلفة، حيث تشير تقارير صحفية إلى بعض الأحداث الدالة على ذلك، فعلى سبيل المثال اعتقلت الشرطة الإيطالية مواطنًا غينيًا للاشتباه في ارتكابه بأعمال تعذيب في معسكر للمهاجرين في ليبيا، وذكرت الشرطة في بيان لها أن الشاب تم إنقاذه عندما حاول

مهاجرون ضربه حتى الموت لاتهامه بتعذيبهم في مركز تجمع مؤقت في ليبيا، ووصل أخيرًا إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، وفق" فرانس برس" والشاب الغيني متهم بتعذيب المهاجرين بالكهرباء وصب الماء المغلي عليهم، وجرى اعتقاله بعد أيام على وصوله إيطاليا، وهو مشتبه بتورطه في الإتجار بالهاجرين والاحتجاز والعنف الجنسي والقتل مع مهربين آخرين، وقالت "فرنس برس" إن بعض المهاجرين تحدثوا عن أعمال التعذيب التي تعرضوا لها في ليبيا، عندما كانوا يتصلون بأقاربهم في بلدانهم، وكيف ابتز الجلادون الأموال من أقاربهم كشرط لوقف التعذيب (الدهري: 2020، ص2019).

المحور الرابع: القوانين الخاصة بالهجرة غير الشرعية في ليبيا

تعتبر ليبيا بلد مرور للهجرة الغير شرعية وليس بلداً مصدراً لها، حيث لا مصلحة لها في ذلك، بل الهجرة أضرت بشكل واضح على جميع المستويات أمنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، حيث يوجد أكثر من مليون مهاجر في ليبيا ويشكلون 25% من نسبة سكان ليبيا، والهجرة إلى ليبيا لها أسباب اقتصادية (كما أسلفنا) وهو ما أثر على الاقتصاد والأمن والاستقرار في البلاد، وبلغت نسبة الجرائم في ليبيا تقريباً 30% في السنوات الأولى من القرن الحالي (2010، تقرير اللجنة العامة للأمن العام).

لقد تعاملت ليبيا مع ملف الهجرة طبقاً للقوانين والأعراف التي أكدت عليها المنظمات الحقوقية، وتظافرت الجهود الليبية بكل مؤسساتها في سن وتنفيذ القوانين والعقوبات لمكافحة الهجرة ووقفها، وهنا سنتطرق إلى القوانين التي صدرتها الحكومة الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

القوانين الخاصة بالهجرة غير الشرعية في ليبيا:

سنتناول القوانين التي تم إصدارها في ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

أولاً: القوانين الخاصة بالهجرة غير الشرعية قبل الثورة الليبية 2011.

سنتناول في هذه الفقرة القوانين التي صدرت في عهد النظام السابق:

1- **القانون رقم (6) 1987، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.**

لا يخلو القانون الليبي من تشريعات تنظم علاقة الدولة بالمهاجرين الوافدين إليها سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية، إلا أن هذه التشريعات تتسم بعيب جوهري عند تطبيقه في ميثاق الهجرة غير الشرعية، وهو عيب عدم الكفاية، أي عدم كفاية التشريعات للتعامل مع الهجرة فيتناول المشرع الليبي موضوع الهجرة الشرعية وغير الشرعية على سبيل الحصر، فالقانون رقم (6) لسنة 1987 م ، جاء في مادته الأولى" يكون الدخول إلى الأراضي الليبية والخروج منها من الأماكن المحددة للدخول أو الخروج وبإذن من الجهات المختصة، عن طريق التأشيرة، وهكذا كان القانون المكوّن من خمسة وعشرون مادة شاملاً لكافة الجوانب(1987 : قانون رقم 6)...

وانحصرت المواد التي تناولت مشكلة الهجرة غير المشروعة ببضعة مواد تنظر إلى الموضوع من زاوية الجريمة أو العقاب دون النظر إلى الاحتياجات الحمائية أو الإنسانية للأشخاص ذوي الاحتياجات في سياق الهجرة غير الشرعية، وجاء في المادة الثامنة من القانون يجب على الأجنبي الخاضع لأحكام هذا القانون ما يلي:

- احترام النظم والقوانين النافذة في ليبيا.
- التقدم لأقرب جهة جوازات للتسجيل خلال سبعة أيام من تاريخ دخوله وتقديم الأوراق والمستندات له ولأفراد أسرته الذين منحوا أذن بالدخول على النموذج المعد لهذا الغرض.
- الإدلاء بالبيانات التي تطلب منه وفي المواعيد المحددة التي تحدد له والتبليغ عن فقد أو تلف أو انتهاء سريان مستند سفره.

وإلى نهاية مواد هذا القانون والذي نظم فيه دخول وخروج الأجانب من وإلى ليبيا وحدد لها عقوبات لمن يخالف هذا القانون، حيث نصت المادة (16) على أن يجوز في أي وقت إلغاء تأشيرة الإقامة الممنوحة للأجنبي وذلك في الأحوال الآتية:

- إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو الخارج أو اقتصادها أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو كان عالة على الدولة.
- إذا حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأمن العام.

- إذا خالف الشروط التي فرضت عليه عند منحه التأشيرة.
- إذا زال السبب الذي منحت من أجله التأشيرة.

2- **القانون رقم 19 لسنة 2010 م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية:**

صدر مؤتمر الشعب العام سنة 2010، القانون رقم 19 لسنة 2010 م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والذي احتوى على 14 مادة، ونصت المادة الأولى على أن "يعد مهاجرا غير شرعي كل من دخل أراضي دولة ليبيا، أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى".

وجاء نص المادة (الرابعة) كرادع لمن ارتكب فعل من الأفعال المعتبرة بالهجرة غير الشرعية "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة الالف دينار ولا تزيد عن عشرة الآلف دينار كل من قام بقصد الحصول لنفسه أو لغيره على منفعة مادية أو غير مادية مباشرة أو غير مباشرة بارتكاب أحد الأفعال المعتبرة هجرة غير مشروعة، وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثة ألف دينار ولا تزيد على خمسة عشر ألف دينار إذا ثبت أن الجاني عند ارتكاب الجريمة ينتمي إلى عصابة منظمة لتهريب المهاجرين. وتضاعف العقوبة إذا كان الجاني ممن عهد إليه بالعمل في حراسة المنافذ أو نقاط العبور أو الموانئ أو الحدود بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بمراقبتها" (2010: قانون رقم 19).

رغم بيان ووضوح كل مواد القانون إلا أنه لم يتم العمل به بشكل رسمي وحقيقي، ولم تعير الحكومة إلزامها للجهات المختصة بالشروط على تنفيذه.

ثانياً: القوانين الخاصة بالهجرة غير الشرعية بعد الثورة الليبية 2011.

سنتطرق في هذه الفقرة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية سنة 2014، وللقانون رقم 24 لسنة 2023 م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

1- **جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية سنة 2014**:

قام مجلس الوزراء في ليبيا بإنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في 14 يونيو سنة 2014 من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتقليل من انتشارها والمخاطر التي تسببها في ليبيا، حيث نص هذا القرار على 12 مادة تضمن كافة جوانب ومراحل هذه الظاهرة ومنح الجهاز العديد من المهام التي يعمل بها وتمثلت أهم المواد والمهام في الآتي:(2014: قانون رقم (386) ...

مادة(1)

ينشأ بموجب أحكام هذا القرار جهاز عام يسمى (جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية) يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع وزارة الداخلية.

مادة(2)

يكون المقر الرئيسي للجهاز في مدينة (طرابلس) ويكون له فروع ومكاتب في المناطق التي تتطلب ذلك بقرار من وزير الداخلية بناء على عرض من رئيس الجهاز.

مادة(3)

يتولى الجهاز ممارسة الاختصاصات الآتية:

- دراسة ووضع الخطط الاستراتيجية التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدولة ليبيا.
- ضبط المهاجرين بليبيا ووضعهم بمراكز الإيواء ومتابعتهم واستكمال الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- جمع المعلومات والتحري عن قضايا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وقضايا تهريب الأشخاص والتسلل وتبويبها وتصنيفها والتنسيق مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة لملاحقة الجناة والمتهمين.
- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بأسباب ظاهرة الهجرة والإتجار بالبشر والحد منها واقتراح تطوير أساليب العمل وإدخال التقنية العلمية الحديثة للحد من هذه الظواهر الإجرامية.

- حصر وتحديد التمركزات الأمنية ودراسة ما تعانيه من مشاكل وصعوبات ووضع الحلول الكفيلة بمعالجتها.
- الإشراف المباشر على جميع الفروع والمكاتب ومراكز الإيواء والأقسام والتمركزات التابعة له وتنسيق جهودها وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف والواجبات المسندة للجهاز.
- متابعة الأقسام والتمركزات الصحراوية بشأن تسيير دوريات راكبة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب بصفة عامة على امتداد الطوق الثاني.
- القيام بمباشرة الأعمال الإدارية اليومية للجهاز بكافة مكوناته والتفتيش على التابعين له ومتابعتهم، للتأكد من قيامهم بواجباتهم والتزامهم بما تفرضه القوانين واللوائح والقرارات والنظم المعمول بها.
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية الإقليمية ذات العلاقة، والتعاون مع الجهات العربية المناظرة، بما في ذلك المنظمات العربية والدولية من أجل الاستفادة من خبراتهم وإمكانياتهم في مجال التصدي والحد من الظواهر الإجرامية المذكورة.
- أية مهام أخرى تسند إليه أو يختص بها وفقاً للتشريعات النافذة.

2- **القانون رقم 24 لسنة 2023 م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا**:

لقد انتهجت الحكومة الوطنية الليبية في 2021، سياسة عامة لمكافحة الهجرة في عدم التساهل مع الوافدين غير الشرعيين، حيث سعت بالقيام بإجراءات صارمة على الأجانب القادمين إليها لضمان سلامة البلاد وفي نفس الوقت دعم مجلس النواب الحكومة الوطنية بقانون مكافحة توطين الأجانب صدر في 8 أغسطس 2023م، يتكون من 9 مواد؛ وكانت من أهم مواده هي (2023: قانون رقم 24).

المادة (1) أشارت إلى تعريف التوطين(هو دخول الأجنبي إلى ليبيا بقصد اتخاذها موطناً دائما له سواء دخل الأجنبي عبر المنافذ الحدودية الرسمية أو دخل عن غير هذه المنافذ سواء دخل بموجب تأشيرة صحيحة أو بغير تأشيرة متى كان القصد من الدخول التوطن ويعتبر بقاء الأجنبي في ليبيا توطناً بعد انتهاء المدة المحددة لإقامته فيها أو بقاؤه بعد زوال سبب دخوله او إقامته ويعتبر دخول الأجنبي أو إقامته دون سبب معلوم دليل على أن السبب التوطن في ليبيا) ، وبالاطلاع على هذه المادة نجد أنها منعت توطين الأجانب في ليبيا سواء أكان دخولهم دخولًا صحيحاً أو غير صحيحاً، وكذلك اعتبرت إقامة الأجنبي بعد انتهاء مدة إقامته نوع من أنواع التوطن.

المادة (2) (يعاقب بالسجن وغرامة لا تقل عن ألف دينار كل من دخل البلاد قاصدًا التوطن فيها سواء كان دخوله بموجب تأشيرة صحيحة أو غير صحيحة)

بالاطلاع نص المادة نلاحظ إلحاق العقوبة الجنائية المتمثلة في الحبس والعقوبة المالية المتمثلة في الغرامة المالية، على من كان قصد التوطن سواء دخل بطريقة شرعية او غير شرعية.

المادة (3) (يعاقب كل شخص طبيعي وكذلك الممثل القانوني للشخص الاعتباري الذي أوى أجنبي أو شغله أو مكنه من الدخول مع العلم أنه يقصد التوطين في ليبيا ولم يبلغ السلطات المختصة عن وجوده وسبب إيوائه في ليبيا بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار.

توضح المادة الثالثة العقوبة المستحقة لكل من مكن الأجنبي وساعده لدخول إلى ليبيا سواء كان شخص طبيعي أو اعتباري بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات.

من خلال عرض كل القوانين الليبية يرى الباحث أن القوانين ركزت على معالجة ظاهرة الهجرة من الجوانب الأمنية متمثلة في التجريم والعقاب، وفرض الغرامات المالية، دون أن تلتفت هذه القوانين للجانب الإنساني والقانوني بما يعانيه المُهاجر من ظلم وانتهاكات لحقوقه، وأحيانا يصل لتعذيبه وحتى لقتله إذا تخلف عن الدفع لعصابات التهريب، وهذا موثق في تقارير المنظمات المعنية بظاهرة الهجرة الغير شرعية.

حتى القانون رقم24 لسنة 2023 الذي أصدره البرلمان مؤخّرًا في ليبيا لمكافحة توطين الأجانب، جاء مقتضباً وخالياً من الإشارة إلى ظاهرة التوطين بشكل جلي ودقيق، ولم يعالج ظاهرة التوطين علاجاً جذرياً، بل أشار إلى القانونين السابقين في حالة عدم ورود نص في القانون رقم 24 الخاص بالتوطين.

ورغم ذلك لازالت الأوضاع التي تعيشها ليبيا منذ سنة 2011 م، تشهد تواجد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين على أراضيها، حيث يصعب تقدير حصرهم وتعدادهم، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة في تشديد الإجراءات القانونية والأمنية لوقف ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أنها مستمرة في التفاقم، مما يستدعي التضامن والتنسيق مع كل المنظمات الحقوقية، ومع الدول المستقبلة للمهاجرين ومع دول الجوار في مواجهتها، وتظافر كل هذه الجهود بما فيها الدول المتقدمة وذلك بالاهتمام بمسألة التنمية المحلية في الدول المصدرة لها.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن الهجرة غير الشرعية تعد ظاهرة ذات أبعاد دولية، كما تعد تهديدًا للأمن والسلم الدوليين، وبما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تخص منطقة أو مجتمعًا أو إقليمًا بعينه، فدول المغرب العربي المطلة على البحر المتوسط ليست بمنأى عن تأثيرات هذه الظاهرة، خاصة في ظل ما حدث خلال ثورات الربيع العربي عام 2011م وما نتج عنها من آثار سلبية أدت إلى مخاطر هددت أمنها واستقرارها. ومن هنا حاولت في هذا البحث أن أتعرض قدر الإمكان إلى موضوع" الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على ليبيا بعد الثورة 2011" وأهم أسبابها، ومن ثم تطرقنا إلى جهود الدول والمنظمات للحد من هذه الهجرة، وبيان مواقفها من هذه الظاهرة، كما لا يمكن إنكار ما قامت به الحكومات الليبية قبل وبعد الثورة 2011 من جهود في إدارة ملف الهجرة بهدف السيطرة على الهجرة ومناهضتها، فبذلت الحكومات جهوداً وأموالا كبيرة لوقف الهجرة، لعل أهمها كما تطرقنا إنشاء جهاز مكافحة الهجرة في 14 يونيو سنة 2014، وإصدار القانون رقم (24) لسنة 2023 والذي يدين ويعاقب الأشخاص المسؤولين عن تهريب المهاجرين بطرق غير شرعية، حيث يواجه المهرّب أو الوسيط عقوبة السجن المشدد والغرامة، كما وسّع القانون دائرة العقوبات لتصل إلى 10 سنوات في حالة إدانته كمهرّب، وهنا سنتطرق لنتائج الدراسة:

1- بينت الدراسة أن هناك عدة أسباب للهجرة منها أسباب اقتصادية واجتماعية وامنية وسياسية وثقافية وبيئية، تزيد من تدفقات المهاجرين من جنوب القارة الأفريقية إلى شمالها عبر العديد من دول المغرب العربي على رأسهم دولة ليبيا نحو أوروبا.
2- بينت الدراسة أن العديد من الدول والمنظمات والاتحادات الدولية عملت بالاتفاقيات والمعاهدات لتقنين ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن خلال ذلك تم الاطلاع على بعض الاتفاقيات والتشريعات والإجراءات والتدابير التي شرعتها.
3- توصلت الدراسة لنتيجة مهمة تمثلت في أن الهجرة ذات أبعاد خطيرة أدت لتشكيل عصابات الجريمة المنظمة والتي سيطرت على منافذ ترحيل المهاجرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت الدول الأوروبية في انتشار هذه الظاهرة بسبب السياسات المحلية التي اتبعتها لمصالحها الخاصة.
4- توصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية اترث بشكل سلبي على الاستقرار والأمن في البلاد، حيث أضحت ليبيا بسبب الانفلات الأمني منطقة عبور للعديد من المجرمين وأصحاب السوابق والإرهابيين، ولتجار البشر، ومهربي السلاح والمخدرات، مما شكل كل ذلك فوضى أمنية وسياسية داخل البلاد.
5- بينت الدراسة أهم القوانين التي سنتها الدولة الليبية سواء قبل الثورة 2011 أو ما بعدها وأهم العقوبات التي تم تشديدها لمكافحة الهجرة الغير شرعية.
6- غياب سياسة إقليمية مشتركة تعالج ظاهرة الهجرة، حيت انفردت كل دولة لمعالجة الظاهرة بشكل فردي منعزل عن الأخر، دون تنسيق وتشاور مع بقية البلدان الأخرى، إضافة إلى أن لم يتحقق كل ما تم الاتفاق عليه في اللقاءات والمؤتمرات بين التعاون الأوروبي والأفريقي في مسألة الهجرة، أو لقاءات الاتحاد الأوربي وبلدان المغرب العربي.

ثانياً: التوصيات

1- على الحكومات والمختصين في الدول المصدرة للهجرة البحث عن سبل تفعيل وانجاح أي مشروع جديد يتم فيه توفير عمل للشباب، وتهيئة المناخ للمصداقية والشفافية حتى تعود الثقة بين الناس، وبالتالي لا يفكرون في الهجرة.

2- توفير الرعايا الطبية وعلاج الأمراض والأوبئة المنتشرة في العديد من الدول الأفريقية.
3- على منظمة الأمم المتحدة والدول المتقدمة أن تقدم حلولاً تقضي على أسباب الهجرة، وما تقدمه من مساعدات للدول الفقيرة لا يكفي لوقف تيارات الهجرة غير الشرعية.
4- اهتمام الدول المتقدمة بالتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال توفير العمل للحد من البطالة التي تعتبر من أهم أسباب هجرة الكثير من الشباب، وتثقيفهم بمخاطر الهجرة، ودعم التعليم والصحة، ومساعدة الناس على الاستقرار في أوطانهم.
5- القانون رقم 24 لسنة 2023 م، الذي اصدره البرلمان في ليبيا لمكافحة توطين الأجانب، حيث لم يقدم حلاً جذرياً لظاهرة التوطين، فلابد من معالجة جوانب الضعف فيه حتى يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة.
6- دعم التنمية السياسية في دول المصدرة للمهاجرين وذلك من خلال اقناع الحكومات بالعملية الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة، لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدول التي تشهد دفع للمهاجرين.
7- ضرورة مراجعة القوانين المحلية وتعديلها حتى تصبح أكثر فعالية وصرامة لوقف موجات الهجرة التي تتدفق من الجنوب الليبي بشكل غير نظامي وغير قانوني، مع معاقبة كل مسؤول أمني ومدني ساهم في دعم وتسهيل تهريب المهاجرين بحكم سلطته أو منصبه في أجهزة الحكومة.

المراجع:

1- السيد، عبد المعطي السيد، (2006) علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
2- أبوزيد، أحمد، (1999) بحث الهجرة وأسطورة العودة، مجلة علم الفكر، المجلد السابع عشر.
3- الأصفر، أحمد عبد العزيز، (2010) مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
4- الماضي، أحمد عبد الله، منديل، ناصر أحمد، (2018) الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام، مجلة تكريت للحقوق، السنة 1 المجلد 1، ع 2 الجزء 1.
5- الريس، أحمد محمد، (2018)، الإعلام والهجرة غير الشرعية، المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان، القانون والإعلام، في القترة بين 23 – 24 ابريل، كلية الحقوق، جامعة طنطا.
6- الكميشي، أحلام محمد، (2017) الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة، صحيفة المستقبل الليبية، 12، مايو.
7- سليم، أسماء عادل، (2020)"جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع 49، المجلد 1، يناير.
8-ويفي، خيرة، (2021) ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية، في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة، مجلة العيار، مجلد 25، ع 59.
9- تايب، رضا محمود، (1999) بحث الهجرة العربية إلى أوربا، مجلة الوحدة، ع98، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية.
10-رشيد، ساعد، (2011) واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
11- شادي، سالم مسعود، (2011) السياسة العامة الليبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير شرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، الأكاديمية الليبية - قسم العلوم السياسية.
12- الأرباح، صالح، (2005) الأمن الغذائي وأبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، ط2، الجزء الثاني، الهيئة القومية للبحث العلمي، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
13- الذويبي، عبد السلام بشير، (2018) الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الأبعاد والتداعيات، طرابلس، مركز البحوث والدراسات الأفريقية.

14- الدهري، عبد الناصر عبد السلام، أبوستة، عبد القادر علي، (2019) "أثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على ليبيا والآليات القانونية لمواجهتها"، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية الهجرة غير الشرعية- التداعيات وسبل المواجهة – سرت- ليبيا / 18 ديسمبر.
15- بركان، فايزة، (2016) آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، دار الفكر والقانون، المنصورة.
16- الفهداوي، فهمي خليفة، (2014) السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل، ط3، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
17- أبوزيد، محمد إمحمد، (2019) الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي (2011 – 2017)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية.
18- شريف، كريم طه، (2020) الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، ع 35.
19-الجوهري، يسري، (2025) جغرافية السكان، ط3، الإسكندرية، منشاة المعارف.
20- الزروق، سعد، دربالة، أمحمد، (2021) إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية، جامعة سبها، https://sebhau.edu.ly 30/06/2021
21- بوابة إفريقيا الاختبارية، (2018) ليبيا تعاني خطر الهجرة غير الشرعية، تاريخ النشر 17 أغسطس، https://www.afrigatenews.net